مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يستمر وضع البلاد على حاله من الفراغ ويزداد سوءا على الأصعدة المختلفة، ويختصر مشهد التناتش المحزن على علب الحليب والزيت المدعومة في أماكن التسوق الغذائية، المشهد المأساوي والمذل للناس وسط لامبالاة قاسية من قبل طبقة سياسية.

وفي ظل سباق مخز بين تشكيل الحكومة والفوضى الاجتماعية التي يحذر منها الخبراء، لا يبدو أن ولادة قريبة للحكومة ستحصل ما يعني أن مسار الأمور سيتخذ منحاه نحو الأسوأ إذا استمرت البلاد بعيدة عن استقرار سياسي لا خروج للبلد من أزمته من دونه.

في هذا الوقت يئن المواطن تحت وطأة أزماته الاجتماعية والتراجع الحاد في قدرته المعيشية في شكل مطرد وسريع مع التصاعد الجنوني لسعر صرف الدولار قياسا إلى سعر صرف العملة الوطنية ما ينذر بانفجار اجتماعي يتغذى من البطالة المتزايدة واتجاه شرائح اجتماعية متزايدة نحو ما يعرف بالفقر المدقع وهو ببساطة عدم قدرة المرء على تأمين سعراته الحرارية اليومية من الغذاء!

كل ذلك فتح الباب أمام احتجاجات شعبية جديدة في الشارع اللبناني على خلفية وصول سعر الدولار الأميركي إلى عتبة العشرة آلاف ليرة لبنانية. ومن المؤسف أن نستشف بأن التعثر الحكومي سيطول بعد المواقف التي صدرت عن الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري وتفويته للفرص التي فتحتها مواقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ضمن إطار مبادرة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، والتخلي عن الثلث المعطل، وفي هجوم الحريري على حزب الله وتحميله مسؤولية تعثر تشكيل الحكومة تحت عنوان ربط الملف الحكومي بالملف النووي الإيراني.

من غير الواضح إذا كان العهد جادا في مسألة التخلي عن قضية الثلث، لكنه يواجه ضغطا داخليا وخارجيا متزايدا عليه للتخلي عن هذا المطلب المعيق للتسويات. من جهته فتح حزب الله للحريري باب

النزول عن شجرة التصعيد بدعوته لحكومة من 20 الى 22 وزيرا، من دون ثلث معطل وتفهم تمسك الحريري بوزارة الداخلية بدلا من الاصطفاف الكامل وراء مطالب حليفه التيار الوطني الحر.

ويتوقع مطلعون على الملف الحكومي بقاء الحريري بعيدا عن أي مبادرة جدية لولادة الحكومة، في ظل ارتباكه بين استرضاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وخشيته من إغضاب الإدارة الأميركية الجديدة التي فتحت ملف ملاحقة بن سلمان.

وفي قراءة لمواكبين لتطورات المنطقة وانعكاسها على لبنان، يرى البعض بأن البلد دخل مرحلة التوترات والتسخين حيث الارتفاع الكبير في سعر الصرف يكشف وجود إرادة سياسية وراء هذا السعر، ويعني نيات تحريك الشارع الذي سينفجر في ظل تراكم الأزمات الضاغطة بغياب حكومة تتحمل مسؤولية مواجهة هذه الأزمات، والسعي لتهيئة لبنان لمرحلة ترسيم توازنات في الشارع وسط تدخل قواتي وكتائبي واضح في المناطق حيث نفوذهما.

وسط ذلك وجه لقاء بعبدا بدعوة من رئيس الجمهورية ميشال عون، تحذيرا عبر اعتبار ما يجري مدبرا لتخريب البلد ووصفه بمشروع انقلاب يجري تدبيره بوجه رئيس الجمهورية، بينما تقررت ملاحقة المتلاعبين بالسوق السوداء للصرف وإقفال منصات تسعير الدولار ومنع قطع الطرقات، بينما خرج قائد الجيش جوزف عون بعد الاجتماع من لقاء عسكري في اليرزة متحدثا عن خطورة الأوضاع وما يتعرض له الجيش، في ظل تساؤلات حول نيته في فتح الطرق المقفلة بالقوة وفي شكل كامل.

في هذه الأثناء ثمة تساؤلات وسط الشروط الحريرية الصعبة وحديث عن بقاء الأمور على ما عليه حتى نهاية العهد كما يهدد انصار الحريري، ومنها حول هل البلد يحتمل بقاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على ما هو عليه حتى ذلك الحين؟

فالأحداث الأمنية المتتالية تؤشر إلى أن الأمن الاجتماعي والاستقرار الأمني يتجه نحو التأزم كلما تفاقمت الأزمة الاجتماعية وارتفع سعر صرف الدولار وأسعار السلع والمواد الغذائية والمحروقات. وقد

تبين بحسب متابعين أن جهات داخلية وخارجية تحشد في الشارع لزرع الفتن المتنقلة في مختلف المناطق اللبنانية لا سيما في المناطق ذات الحساسية الطائفية والمذهبية.

وثمة حديث أن الأحداث الامنية مخطط لها من جهات إقليمية معروفة لاستخدامها في الضغط السياسي في عملية تأليف الحكومة، وكان رفع سعر صرف الدولار شرارة الأحداث التي استدعت تدخلا ميدانيا من جهات رسمية وغير رسمية لضبط الوضع الأمني ووأد الفتنة في مهدها.

وكانت الاحتجاجات على الأوضاع المعيشية والاقتصادية وارتفاع سعر صرف الدولار لا تزال مستمرة حتى كتابة هذه السطور. إلا أن حجم هذا التحرك والحشد الشعبي لم يأت كثيفا ولكنه أدى بدوره إلى تعطيل البلد الذي يحتاج إلى الاستقرار ومواجهة وباء كورونا.

ويرى العهد وحلفاؤه أن ما يحصل في الشارع في غالبيته ليس ثورة جياع ولا تحركا شعبيا بل مخطط لضرب الأمن والاستقرار للاستخدام السياسي تقف خلفه قوى خليجية للضغط على حزب الله والرئيس عون في الموضوع الحكومي، فضلا عن استخدام السعودية للبنان كورقة للضغط على محور المقاومة لاستخدامه في المنطقة. وهذه الضغوط تهدف لدفع رئيس الجمهورية وحزب الله للتنازل في ملفات عدة منها تسهيل تأليف حكومة وفق شروط الحريري والجهات الإقليمية والدولية التي تقف خلفه وفي ملفات أخرى كسلاح المقاومة وترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة.

في خلاصة الأمر حسب مخاصمين للحريري، أنه لن يؤلف الحكومة إلا بعد لقاء يجمعه مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والذي لن يستقبله لغضبه على الحريري اولا ولانشغاله بملفات مصيرية بالنسبة اليه ثانيا، لا سيما مأزقه في الحرب على اليمن والتحول في الموقف الاميركي تجاه القيادة السعودية وإعادة تحريك ملف اغتيال الصحافي السعودي جمال الخاشقجي..

تحذير دياب

ومن دون حكومة جديدة تتجه الأنظار نحو تفعيل حكومة تصريف الأعمال، ومطالبات لرئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب بعدم التفكير بالاعتكاف الذي لوح به، بل بالتفكير بصورة معكوسة بتفعيل حكومته، وقد انضم النائب السابق وليد جنبلاط إلى هذه المطالبات ومن ضمنها دعوة للقيادات

الأمنية والقضائية للتحرك سريعا لقمع المضاربين الذين يتلاعبون بسعر الصرف، خصوصا بعدما بات أكيدا ان لا سبب اقتصاديا أو ماليا يمكن أن يفسر ارتفاع سعر الدولار بـ 30 في المئة خلال أسابيع قليلة.

هنا يبدو المؤشر الأخطر في تلويح الرئيس حسان دياب بالاعتكاف من تصريف الأعمال للضغط لتأليف الحكومة. وذلك لاعتباره أن لا حل للأزمة الاجتماعية من دون حل الأزمة المالية، ولا حل للأزمة المالية من دون استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، ولا مفاوضات مع صندوق النقد من دون إصلاحات، ولا إصلاحات من دون حكومة جديدة. وهي الحلقة المفرغة ذاتها التي باتت معروفة ويعلم الجميع سبل حلها عبر تشكيل حكومة في اسرع وقت.

وفي مقابل ذلك ثمة تخبط بين مخاصمي العهد حول تفعيل حكومة تصريف الأعمال الذي يرفضه تيار المستقبل لاعتبارها محاولة للضغط عليه في ملف تأليف الحكومة واستهداف لموقع الرئاسة الثالثة بالإبقاء على الفراغ فيها. بينما يدفع إليه الزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط مثلا.

وبحسب خبراء دستوريين لا توجد نصوص دستورية واضحة تتناول هذا الموضوع ما يجعل الممارسة العملية طاغية على النصوص. وتختلف الاجتهادات والآراء حول تحديد مفهوم وحدود تصريف الأعمال. إلا في الفقرة الثانية من المادة 64 من الدستور التي تناولت موضوع تصريف الأعمال في معرض تناول صلاحيات رئيس مجلس الوزراء والتي تقول: "لا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها، أو اعتبارها مستقيلة، إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال".

وقد يكون رئيس الحكومة المستقيل أكثر من يستعجل تشكيل حكومة جديدة تخرجه من واقع صعب جدا للبلاد حمل حكومته، سيئة الحظ، مسؤولية كبيرة بما جرى.

ومع استقالته على إثر كارثة تفجير مرفأ بيروت، تحولت حكومته إلى مصرفة للأعمال ذات صلاحيات محدودة، على أمل أن تؤدي الأوضاع المزرية للبلد إلى تشكيل سريع لحكومة أخرى تقود

مسار الأمور إلى الانفراج مع بدء المفاوضات مع الخارج لتأمين الأموال التي يبدو لبنان في حاجة ماسة لها.

في هذه الأثناء، ومع اليقين بأن لا حكومة قريبة للرئيس المكلف سعد الحريري في غياب التوافق عليها، تحولت حكومة دياب إلى حكومة أمر واقع يخشى أعضاؤها تلقفهم كرة نار القرارات الصعبة في المرحلة المقبلة وتحملهم مسؤوليتها. والملاحظ هنا أن حكومة تصريف الأعمال لا تجتمع كما الحكومات العادية وعلى الوزراء المعنيين فيها تسيير شؤون وزاراتهم اليومية إداريا من دون الخروج بقرارات جديدة أو تصرفية، لكن في مقابل ذلك فإن على الحكومة الحالية أن تجتمع كما يجيز لها الدستور لاتخاذ قرارات في القضايا الملحة والإستراتيجية الكبرى التي تتعلق بسياسة الدولة العليا.

على أن الحكومة لم تجتمع منذ استقالتها ويصر دياب على ذلك اعتقادا منه أنه بذلك يضغط على المعنيين لتأليف الحكومة المقبلة. إلا أن ضغط الرجل فشل مرارا لينتقل إلى تحذير هو بمثابة التهديد أطلقه عبر تلويحه بالاعتكاف.

والواقع أن هذا التهديد هو تعبير عن موقف سياسي توجه به دياب في شكل عاطفي ليخاطب به الناس الذين يئنون تحت وطأة المآسي المتوالدة كل يوم. مرد هذا الاستنتاج يعود إلى كون مصطلح الاعتكاف، حسب أكثر من خبير دستوري، غير وارد أصلا في الدستور. وبما أن دياب لا يزال رئيس حكومة تصريف للأعمال بالمعنى الضيق ولا يزال توقيعه ضروريا في بعض المسائل ولو في الإطار الضيق لتصريف الأعمال، فإن تخليه عن مهمته سيؤدي إلى تعطيل حياة الناس ودياب يعلم ذلك تماما، لذا أراد تفجير مفاجأته لكي يحرك المياه الراكدة على صعيد التشكيل الحكومي وهو الذي لا قدرة عملية لديه للضغط على المعنيين في تشكيل الحكومة، وربما يصر على التشكيل لكي يقفز من مركب يتجه نحو الغرق!

على أن دياب لم يتخذ هذا القرار الكبير حتى اللحظة، ويعود الخبراء الدستوريين إلى كون أن الحكومة عندما تستقيل فإن عليها واجب دستوري أن تصرف الأعمال بالحد الأدنى أي بحدود معينة،

ولكن ليس عندها واجب الاستنكاف تحت طائلة تعطيل سير المرفق العام، لأن تسيير الأعمال الادارية في إطار تصرف الأعمال ما هو إلا لتسيير الأمور من دون اتخاذ قرارات جديدة.

يشبه هؤلاء هذه العملية بتلك المتعلقة بتصفية شركة ما لتأسيس شركة جديدة. وحتى تشكيل حكومة أخرى، يجب على الحكومة الحالية الاستمرار في تسيير المرفق العام في حدود عدم أخذ قرارات جديدة تحتم مساءلة الحكومة أمام المجلس النيابي، لأنه عندما تستقيل الحكومة لا يمكن حينها للمجلس النيابي أن يحاسبها كونها تعتبر جثة دستوريا.

من هنا يأتي التشديد على واجب تأمين تسيير المرفق العام كون ذلك يعد واجبا دستوريا. هو ببساطة تصريف للأعمال من باب تصريف الأعمال، لكن إذا أراد دياب أن يعتكف فهذا سيعتبر بمثابة تخل مباشر عن المسؤولية الوطنية والدستورية ولا يجوز ذلك.

ويسأل الخبراء: إذا لجأ رئيس الحكومة المستقيل إلى الاعتكاف بينما نمر في هذا الظرف الحياتي والمالي والاقتصادي والأمني، فمن سيتخذ القرارات؟ وكأنك تطلب سلطة واقعية تحل محله لأداء الدور فمن سيوقع محله لتسيير شؤون الوطن وخاصة في هذا الظرف العصيب، لذا فهذا لا يجوز دستوريا. وهم يدعون دياب إلى عدم التلويح بعملية الاعتكاف وعلى الحكومة أن تقوم بتصريف الأعمال عملا بمبدأ القانون الإداري لتسيير المرفق العام وخاصة في الظروف الاستثنائية.

ليس معنى ذلك بحسب وجهة النظر هذه إعادة إحياء حكومة مستقيلة كما لا يجوز في المقابل دستوريا أن تعتكف الحكومة أو رئيسها أو الوزراء فيها عن أداء مهامهم، لأنه عندئذ سيكون هناك حساب أمام القانون والدستور.

لذا بات من الواضح أن تحذير دياب جاء لقذف كرة النار عنه نحو المعنيين في تشكيل الحكومة وإلقاء الحمل بالغ الوزن عنه ودفع الضغوطات عنه لدفعه إلى اتخاذ قرارات غير شعبية ومؤلمة لا يريدها وهو غير مضطر عليها، مثل القضية التي تقض مضاجع اللبنانيين وهي رفع الدعم أو حتى

ترشيد الانفاق، ورمي الكرة في ملعب الحكومة المقبلة، لا بل الدفع في اتجاه الاسراع في تشكيل تلك الحكومة. من هنا يأتي تصنيف تحذير الاعتكاف بكونه تهديدا في السياسة بعد نحو سبعة أشهر على استقالة حكومته، أكثر منه تلويحا بمنطق دستوري.

الأحزاب في الشارع والحراك يشارك

ربما هي المرة الأولى منذ 17 تشرين 2019 التي تشعل فيها أحزاب في السلطة نار الاحتجاجات الشعبية لأهداف تتعلق بصراعها داخل الحكم وتوجيه كرة اللهب في اتجاه خصمها وهو العهد.

كان ذلك واضحا منذ اللحظات الأولى لنزول شباب الخندق الغميق عبر دراجاتهم النارية ليجروا دورتهم المعهودة في أرجاء العاصمة وخارجها. بروز المشهد الحزبي بدا صارخا وسريعا في المنطقة الشرقية لبيروت كما في الدورة وجل الديب والزلقا وكسروان، وهو المشهد المشابه لمناطق الجية والناعمة وصولا إلى الجنوب حيث بدا بالغ الرمزية قطع طريق عدلون، وصعودا نحو طرابلس والشمال ثم البقاع والجبل..

لا يعني هذا أن مجموعات الانتفاضة الحقيقية كانت غائبة عن المشهد فهي لجأت سريعا إلى استلحاق الذات وطغت على مسرح وسط المدينة حيث نزل الحزب الشيوعي ومجموعات مستقلة فيها اليسار والوسط واليمين وطابعها شبابي على الأعم تحت شعار مدني. كما نزل الحراكيون في مناطق تواجدهم الدائمة في الشمال والبقاع والجنوب والجبل..

لكن كان واضحا التحريك الحزبي للشارع وإن تراجعت المشهدية في بعض المناطق بينما كانت صارخة أكثر في مناطق أخرى حيث كان قطع مستمر للطرقات.

ومن جهة مجموعات الحراك، ليس ظاهرا رفض تحركات الحزبيين بل رغبة في استيعاب جمهور الأحزاب من دون التماهي مع شعاراتهم. وهي تؤكد أن لا عودة الى ما قبل 17 تشرين الأول والرسالة الاساسية تتمثل في شعار إعادة بناء هيكيلة النظام وإعادة إنتاج السلطة على قاعدة ديمقراطية.

وفي عرف المجموعات المتحركة على الأرض إن البلد مقبل على فوضى نتيجة الانسداد في الأفق السياسي والتشنج الاقليمي الدولي، وفي مقابل الخشية من استغلال أركان الحكم لذلك لتوتير الوضع طائفيا على الأرض، سيكون من واجب المجموعات الأصيلة في الانتفاضة السعي إلى تجنب الانفجار الاجتماعي الخطر عبر نضال سلمي يملأ الفراغ الذي سيحصل.

ومن الملاحظ بأن الرأي السائد في المناطق التي تعرف بالشرقية اتخذ من الشأن "الحيادي" الذي رفعته بكركي شعارا إلى جانب الشعار المطلبي، وبهذا كانت التحركات موجهة ضد حزب الله بالدرجة الأولى.

دعوة الراعي

برزت في المرحلة الأخيرة دعوة البطريرك الماروني بشارة الراعي إلى مؤتمر دولي لمعالجة الأزمة اللبنانية تأكيدا على مطلب الحياد.

للراعي ولمؤيديه وجهة نظرهم في مبادرته التي يكبر التأييد لها مسيحيا في الأوساط المناهضة للعهد. ويقول مؤيدو بكركي إنه في ظل النزيف الحالي ترى أن عليها الدور الأكبر للخروج من النفق المظلم كونها المؤسسة للكيان اللبناني، أو أقله كونها تعتبر ذلك، فجاءت الدعوة إلى مؤتمر دولي في وجه تعدد الوصايات الخارجية على حساب الدولة اللبنانية كما المصلحة الوطنية، لذا فلا يمكن للبنان أن يكمل مساره المنحدر على هذا المنوال وكل ما يأتي اليوم حتى من الخارج سيكون أفضل من المسار الحالي.

هي ليست دعوة إلى الوصاية التي لا يطلبها الراعي بل البعض الآخر في لبنان ويدفع محور الممانعة البلاد إليها. وهي بذلك ليست دعوة استفزازية كما تريدها بكركي في حفلها الجماهيري الذي حصل، لكن في المقابل ثمة رفض لدى أفرقاء كثر في البلاد لتدويل المشهد اللبناني.

ويتمثل الكباش الرئيسي في الجانب المسيحي حيث يقف العهد والتيار الوطني الحر مشككين في جدوى التدويل من دون وصمه، أقله علنا، بسوء النية. ومع العهد وبرغم خصومته له يقف تيار المردة على مسافة من هذا الموضوع الذي حصل على تأييد طرفين كبيرين في المعادلة المسيحية هما القوات اللبنانية والكتائب ومعهما تيارات وشخصيات مسيحية ومن طوائف متعددة.

أما وجهة نظر المنتقدين لدعوات الكنيسة، وهم في صلب المعادلة المسيحية، فتقوم على أسئلة من نوع: الى أين ستؤدي هذه الدعوات؟ وهل سيدفع المسيحيون الثمن من جديد كما حصل في سوابق عديدة في التاريخ الحديث استنجدوا خلالها بوعود خارجية؟ ما هو مفهوم الحياد وما علاقة هذا المفهوم بالثوابت في الصراع مع إسرائيل والخطر على لبنان من قبل التكفيريين وقضايا أخرى مثل مسألة اللاجئين السوريين وقضية اللاجئين الفلسطينيين.. وغيرها من القضايا.

وهي أسئلة تأتي من قبل بيئة مسيحية تشير إلى حرصها على إنجاح مطلب بكركي وخشية من فشله مسعاها حرصا على الكنيسة نفسها. والواقع أن ليس ثمة حماسة للدعوة الغامضة إلى مؤتمر دولي قد لا يصدق فيه الخارج مع اللبنانيين وسط التوترات في المنطقة التي تتحضر لإعادة تموضع.

وفي العلن أيضا، لا حماسة لدى شرائح سنية واسعة للأمر ومثلها أكثر لدى تلك الدرزية ناهيك عن الصف الشيعي الذي يعارض بغالبيته الساحقة التدويل.

لكن يدافع المتحمسون للتدويل عن فكرتهم كونها لا تمثل وصاية على لبنان، كما أنها ليست المرة الأولى التي يدول فيها الشأن اللبناني في المراحل الأخيرة وليس أدل على ذلك أكثر من اتفاقي الطائف

والدوحة وهما أتيا بغطاء إقليمي ودولي. هذا اذا افترضنا نفي التدويل الدائم للملف اللبناني في معظم مراحله التاريخية.

تصبح هنا الدعوة أكثر وضوحا وغير آبهة في ما إذا كانت الظروف اليوم مختلفة عن توترات أهلية ماضية. حتى إن بعض المتحمسين يذهب إلى الدعوة إلى الإفادة من فك اشتباك مرتقب في المنطقة والعالم سيكون من مصلحة الجميع ومن بينهم حزب الله للتوصل إلى الاستقرار فيها، مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة وتعزيز مبشر بالدور الأوروبي.

من ناحية الكنيسة فهي تؤكد أنها لا تشمل بمفهومها للحياد الصراع مع العدو، بل عدم إدخال لبنان في صراعات إقليمية لا مصلحة له بها.

وبغض النظر عن صعوبة توقع النجاح لهذا المؤتمر الدولي الذي لم تخرج الأصوات الدولية المأمولة من قبل بكركي لتؤيده، فإن ما دفع الراعي إلى الدعوة إليه كان تعثر المبادرة الفرنسية في الرمال اللبنانية المتحركة لكن من دون أن تلفظ أنفاسها.

لذا جاء الراعي ليملأ الفراغ حسب مؤيديه وثمة إنجاز كبير تحقق بمجرد قيام الحدث برغم أنه لم يأت بالحشد الشعبي الكبير، لكنه يمثل نقطة تحول يشبهها البعض بدعوة سلف الراعي، البطريرك نصر الله صفير في العام 2000، والذي يقول هؤلاء إنه أسس لمعارضة تنامت وتآزر معها الدعم الدولي لإخراج الجيش السوري من لبنان.

هو إذا النضال نفسه مع الإقرار بأن الأمور ستتخذ زمنا طويلا للتجلي المأمول باعتراف أكثر وجهات النظر تطرفا ضد حزب الله. وحلفاء بكركي هنا يعولون على الخارج والارادة الدولية، ولما لا التدخل متعدد الأوجه، لإنقاذ لبنان كما يقولون؟ فهم يرون في ظاهرة حزب الله المشكلة الأولى أمام لبنان وهم بذلك يربطون قضيتي السيادة بتقدم الكيان والدولة.

الربط في دعوة الراعي يحضر هنا وهو يكامل بين وثيقة الوفاق الوطني والدستور وقرارات الشرعية الدولية، أي الدفاع عن الدستور وحماية الجمهورية معا عبر نصوص مرجعية تطلق منصة وطنية لخلاص لبنان.

لكن مخاصمي بكركي من خارج الاصطفاف المسيحي يرون أن خطاب الراعي هو مشروع انقلابي وذلك لكونه الخطاب المتأزم الجلاب للمشاكل الداخلية وحتى الأزمات التي قد تستحضر توترات وحروبا كما في بعض مراحل التاريخ اللبناني.

إنه في واقع الحال الإنقلاب على الدستور ووثيقة الوفاق الوطني ودعوة مجانية الى الخارج للوصاية من جديد على لبنان ولو تمت تحت عنوان المؤتمر الدولي غير الواضح والمثير لعلامات الاستفهام.

وثمة تحذيرات من محاولة إعادة الغرب الذي خرج من باب المواجهة العسكرية في الثمانينيات من القرن الماضي، من نافذة المظلومية. حتى ان البعض يرى أن التوازنات التي استقر عليها لبنان وهو في صلب نظام اقليمي متغير وعالم دولي على رأسه إدارة أميركية جديدة، من شأن المساس بها أن يؤدي إلى نزاع داخلي قد يتخذ أوجها مدمرة.

وتحضر هنا مخاوف من أن يأتي أي حل على حساب المطالبين بالتغيير، خاصة في البيئة المسيحية، وهم يذكرون بما حدث منذ قيام الحرب الأهلية وصولا إلى خاتمتها في العام 1990، في ظل موازين قوى ليست لصالحهم ديموغرافيا وسياسيا وعسكريا.

كما أن دعوة الراعي جاءت لإصلاح من الداخل من دون الثورة عليه الذي تطالب به شرائح واسعة من اللبنانيين كفرت بالحكم وأحزابه. هو إذا تكريس لتركيبة الحكم ولو جاء في إطار الدعوة إلى التمسك بإتفاق الطائف.

والواقع أن شرائح شعبية كبيرة لا تزال تطالب منذ 17 تشرين الاول من العام 2019، بتبديل جذري في النظام وأهله، وهي ثارت على جميع أركان الحكم من سياسيين ورجال دين ولا تزال تحتفظ هي وغيرها، بموقفها ولو لم تنزل الى الشارع.

وعلى الرغم من سوء بنية النظام وثغرات اتفاق الطائف الذي أوقع لبنان في مراوحة مؤذية ليس عقم التشكيل الحكومي سوى المثال البسيط عليها، تكمن في الطائف نفسه التسوية المطلوبة. ذلك أن تغيير النظام في بلد منقسم إلى هذا الحد يخوض حروبا أهلية بالنار حينا وبالمخفي أحيانا أخرى، قد لا يتم بالكلمة والحوار، بل بالصراع المشتعل الذي يستحضر التاريخ المأساوي غير البعيد.

والحال أن هذا يكمن في الطائف نفسه ما يمكن أن يؤجل أقله صراعات الدم الماضية بين اللبنانيين في أسوأ الاحوال، أو أن يقدم بادرة حل في أحسنها، عبر لفظ الطائفية السياسية خارجا والسير بعدها نحو دولة مدنية لن تأتي حكما عبر الكنيسة المارونية.

من دون ذلك، ستبقى نار الصراعات الطائفية والمذهبية وستستمر المنظومة السياسية والاقتصادية والمالية في التحكم برقاب اللبنانيين.. وقد تقودهم ربما إلى صراعات دموية جديدة.